23 November 2010
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠ الذي أنشأت الجمعية بموجبه
المجموعة الاستشارية لتقديم المشورة إليّ بشأن استخدام الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ
وأثره. ووفقاً لأحكام الفقرة ٢١ من القرار، يشرفني أن أحيل طيه مذكرة بشأن نتائج
اجتماع المجموعة الاستشارية الذي انعقد في نيويورك في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وتلخص المذكرة النقاط الرئيسية التي أثارها المجموعة الاستشارية خلال مناقشاتها
بشأن إدارة الصندوق وأثره على العمليات الإنسانية. وقد رحبت المجموعة بصدر نشرة
الأمين العام المنقحة بشأن الصندوق (ST/SGB/2010/5) في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠.
وناقشت المجموعة أيضاً الكيفية التي يعالج بها الصندوق عدداً من العضلات الحالية المتعلقة
بالمعونة الإنسانية واعترفت بالدور المهم للغاية الذي يؤديه الصندوق في تعزيز اتخاذ إجراء
سريع وفي الوقت المناسب على نحو متسق. وأشادت المجموعة بالدعم الرفيع المستوى الذي
يلقاه الصندوق من الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومن بعثات المراقبة، حيث تعهد ١٢٠
منها الصندوق أو ساهم فيها بالفعل، وشجعت مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على زيادة
توسيع قاعدة المانحين وتعميقها.

وأرجو ممتنا إطلاع الدول الأعضاء وبعثات المراقبة على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



اجتماع المجموعة الاستشارية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (١ تموز/يوليه ٢٠١٠)

التوصيات والاستنتاجات

١ - أنشأت الجمعية العامة المجموعة الاستشارية للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بموجب قرارها ١٢٤/٦٠، من أجل تقديم المشورة للأمين العام، عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن استخدام الصندوق وأثره. وعقد أول اجتماع للمجموعة لعام ٢٠١٠ في نيويورك في ١ تموز/يوليه، بحضور ١١ عضواً من أعضاء المجموعة الاستشارية. وترأست الاجتماع رئيسة المجموعة، السيدة يوكا برانت (هولندا).

٢ - وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة معلومات مستكملة بشأن استخدام الصندوق وإدارته منذ آخر اجتماع للمجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأفاد أيضاً عن التقدم المحرز في ٢٠١٠، بما في ذلك المشروع التجريبي لإطار الأداء والمساءلة في كينيا، وصدور نشرة الأمين العام المنقحة عن الصندوق، وموافقة المراقب المالي على رسالة تفاهم جامعة بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وقد أتيحت للمجموعة فرصة مناقشة العلاقة بين الصندوق وغيره من عناصر الإصلاح في المجال الإنساني مع شركاء من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وناقشت المجموعة أيضاً التقييم الخمسي المقبل للصندوق، الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٦٣.

٣ - وبناء على تلك المناقشات، تود المجموعة أن تقدم النتائج والتوصيات التالية:

الإدارة

٤ - خلصت المجموعة إلى أن الصندوق ما زال يدار بشكل فعال، حيث أدخلت عليه تحسينات على مر السنين، وشجع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وأمانة الصندوق على التأكد من استمرار هذا الاتجاه الإيجابي. وعلى الرغم من الوضع المالي العالمي، شجعت المجموعة الجهود المبذولة من أجل بلوغ الهدف الذي حددته الجمعية العامة وقدره ٤٥٠ مليون دولار من التمويل السنوي لعنصر المنح. وأشادت المجموعة بالدعم الرفيع المستوى الذي يلقاه الصندوق من الدول الأعضاء في الجمعية العامة ومن بعثات المراقبة،

حيث تعهد ١٢٠ منها بالمساهمة في الصندوق أو ساهم فيه بالفعل، وشجعت المجموعة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على زيادة توسيع قاعدة المانحين وتعميقها.

٥ - وناقشت المجموعة الاستشارية الكيفية التي يعالج بها الصندوق عددا من العضلات الحالية المتعلقة بالمعونة الإنسانية واعترفت بالدور المهم للغاية الذي يؤديه الصندوق في تعزيز اتخاذ إجراء سريع وفي الوقت المناسب على نحو متسق والاستجابة للحد من الخسائر في الأرواح، من خلال تخصيص الأموال اللازمة لمنع تحول الكوارث إلى فواجع كبرى. وأتارت المجموعة مخاوف تتعلق باستدامة التمويل في الحالات التي يكون فيها الصندوق هو المصدر الرئيسي لإيرادات وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها. وناقش أعضاء المجموعة أيضا توفير تمويل لحالات الطوارئ الواسعة النطاق والتي تخطى بتغطية إعلامية واسعة، حيث يكون هناك احتمال كبير للحصول على تمويل كبير من جهات مانحة رئيسية. وفي مثل هذه الحالات، لوحظ أن صرف الأموال في الوقت المناسب يمكن أن يكون مهما للغاية لشحذ أنشطة إنقاذ الأرواح بشكل عاجل، التي تستكمل بعد ذلك بالأموال المقدمة من الجهات المانحة الرئيسية.

٦ - ورحبت المجموعة بصدور نشرة الأمين العام المنقحة بشأن الصندوق (ST/SGB/2010/5)، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتشمل النشرة المنقحة تمديد فترة تنفيذ مشاريع الاستجابة السريعة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وصقل الأسلوب المستخدم بهدف تشديد المساءلة وتحسين عملية تقديم التقارير. وأحاطت المجموعة علما بموافقة المراقب المالي على رسالة التفاهم الجامعة بين الصندوق ووكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، مشيرة إلى أن من شأنها أن تساعد على تقليل الوقت اللازم لتجهيز الطلبات المقدمة إلى الصندوق.

إطار الأداء والمساءلة

٧ - أكدت المجموعة مجددا أنها تؤيد بشكل عام إطار الأداء والمساءلة، لكنها لها طلبات محددة تتمثل في أن يركز الإطار على الأهداف الثلاثة للصندوق. وينبغي أيضا أن يكون الإطار صارما، دون أن يكون مرهقا، وأن يستخدم عمليات الإبلاغ القائمة. وينبغي أن يكون تركيزه على قياس القيمة المضافة للصندوق وأثره على الاستجابة الإنسانية الشاملة. ورحبت المجموعة بنتائج المشروع التجريبي للإطار الذي أجري في بلد واحد هو كينيا، التي أظهرت أن الإطار سيكون أداة مناسبة لقياس أداء الصندوق. وأيدت المجموعة إطار الأداء والمساءلة، ريثما يتم إدخال عدة تغييرات اقترحتها التقييم التجريبي، وشجعت أمانة الصندوق على إجراء ثلاثة استعراضات قطرية أخرى في عام ٢٠١٠، وفقا لبنود الإطار. وفيما يتصل

بالمسائل الأخرى المتعلقة بالأداء والمساءلة، لاحظت المجموعة الاستشارية أن الصندوق التزم بالآوقات المحددة له فيما يتعلق بتخصيص الأموال، وأن عملية تخصيص الأموال من الصندوق يمكن بل ينبغي أن تستخدم لتحسين التنسيق. ولاحظت المجموعة أن التقارير السردية المقدمة من المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية شهدت تحسنا ملحوظا، سواء من حيث المضمون أو التوقيت، وأدت إلى مزيد من التركيز على القيمة المضافة للصندوق.

التقييم الخمسي

٨ - أيدت المجموعة الاستشارية النهج الشامل للتقييم الخمسي، وهي تتطلع لرؤية نتائج التقييم والتوصيات المتعلقة بكيفية إدخال مزيد من التحسينات على الصندوق. وسوف يتضمن التقييم توصيات قابلة للتنفيذ من خلال تقرير يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين في عام ٢٠١١. وسوف يشرف على التقييم قسم التقييم والتوجيه التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهو مستقل مؤسسيا عن أمانة الصندوق، وسيتلقى المشورة من فريق توجيهي وفريق مرجعي. ورحبت المجموعة بالتقدم المحرز نحو تشكيل الفريقين التوجيهي والمرجعي للتقييم. وقدمت المجموعة تعليقات محددة بشأن مشروع الإطار المرجعي لعملية التقييم، بما في ذلك اقتراحات بشأن الأثر والمؤشرات وقياس كفاءة تحديد الأولويات واستخدام التحليل الجنساني عند إعداد الطلبات المقدمة للصندوق. وطلبت المجموعة الاستشارية أن تبقى على علم بالتقدم المحرز في عملية التقييم، وهي تتطلع إلى استعراض مشروع التقرير في نيسان/أبريل ٢٠١١.

المسائل المتعلقة بوكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية

٩ - أثناء الاجتماع مع شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي ضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية، أقر المشاركون بأن الصندوق يشكل جزءا أساسيا من بنية الاستجابة الإنسانية، ومصدرا رئيسيا لتمويل عدد من وكالات الأمم المتحدة. ولاحظت المجموعة أن مواقف الشركاء في اللجنة الدائمة كانت إيجابية للغاية بشأن دور الصندوق باعتباره آلية للاستجابة السريعة، وبشأن الدعم المقدم للخدمات المشتركة، وكذلك لأعمال البرمجة الخاصة بكل وكالة. وتركزت المناقشات على سرعة صرف الأموال المقدمة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى المنظمات غير الحكومية، وعلى كفاءة أحكام التركيز عند إجراء التقييم الخمسي للصندوق، وعلى مسألة ما إذا كانت أموال الصندوق ينبغي أن تكون متاحة للتأهب والإنعاش المبكر.

وستظل هذه القضايا تحظى باهتمام المجموعة، وستناقش في الاجتماع القادم للمجموعة الاستشارية.

المسائل الإدارية

١٠ - ناقشت المجموعة مكان انعقاد الاجتماع المقبل، وطلبت إلى أمانة الصندوق بحث إمكانية عقد الاجتماع المقبل في نيروبي. وأعربت المجموعة عن اعترامها مناقشة البنود التالية في الاجتماع المقبل: التقييم الخمسي للصندوق؛ وبدء تطبيق إطار الأداء والمساءلة؛ والتقييم الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لكيفية استخدام الصندوق؛ والانتهاء من وضع مصفوفة لاستجابة الإدارة لنتائج تقييم السنتين المستقل. وطلبت المجموعة الاستشارية إلى أمانة الصندوق تقديم ورقات عن الجهود الرامية إلى التنسيق بين الصندوق والأموال المجمعة على الصعيد القطري؛ والتحويلات في أنماط التخصيص (حسب الوكالة والقطاع والبلد)، والمسائل المتصلة بتحويل الأموال إلى المنظمات غير الحكومية.